نتائج وتوصيات
ورشة العمل الإقليمية حول بناء الأرقام الوطنية للمنشآت، بالتعاون مع المؤسسة العالمية للرموز التعريفية للكيانات القانونية
17 إبريل 2019م ، مسقط - سلطنة عمان

مقدمة

ضمن توصيات ورشة العمل حول "الإشكالات والقضايا الأساسية المتعلقة بسجل الأعمال الإحصائي " والتي عقدت في مملكة البحرين خلال الفترة 8 – 10 مايو 2017م، ذكر في التوصية رقم (15) التالي: (*مطلوب من المركز الإحصائي الخليجي التواصل مع المؤسسة العالمية للرموز التعريفية للكيانات القانونية (Global Legal Entity Identifier Foundation) لعقد ورشة إقليمية عن كيفية بناء الأرقام التعريفية للكيانات القانونية*).

وعليه قام المركز الاحصائي الخليجي بالتواصل مع المؤسسة العالمية لمعرّفات الكيانات القانونية (GLEIF) وتم عقد هذه الورشة يوم الأربعاء الموافق 17 إبريل 2019م في مقر المركز الإحصائي الخليجي في مسقط عاصمة سلطنة عمان 17 إبريل 2019م.

وقد قام خبير المؤسسة العالمية لمعرّفات الكيانات القانونية (GLEIF) الفاضل / جاكوب هندريك دون بعرض تعريفي عن المؤسسة وآلية عملها وكيفية التسجيل فيها وخطوات ومتطلبات تحديد الرقم التعريفي للكيان القانوني.

أهداف الورشة

وضعت أهداف ورشة العمل كالتالي:

1. التعرف على أهمية وفوائد إنشاء رقم تعريفي للمؤسسات في عملية تطوير وبناء سجل الأعمال الإحصائي.
2. التعريف بمنهجية وآلية بناء الأرقام التعريفية الوطنية للمؤسسات.
3. تعزيز القدرات الفنية لموظفي الأجهزة الإحصائية الوطنية والجهات المصدرية المنتجة لإحصاءات قطاع الأعمال (Business Sector) في كيفية استخدام الأرقام التعريفية الوطنية للمؤسسات والاستفادة منها.

وقد عقدت الورشة حسب البرنامج التالي:

من	إلى	البنـــد
9:00	9:30	الافتتاح والتعريف بالحضور
9:30	10:30	عرض عن المؤسسة العالمية لمعرّفات الكيانات القانونية ونظامها وآلية عملها
10:30	11:00	استراحة قهوة
11:00	12:00	آلية بناء الأرقام التعريفية الوطنية والإقليمية مناقشات
12:00	13:00	كيفية تسجيل الكيانات والمؤسسات القانونية والتعاون الدولي في هذا المجال
13:00	14:00	غداء
14:00	15:00	دور مراكز الإحصاء الوطنية في بناء سجل الأعمال الإحصائي الوطني
15:00	15:30	الخطوات اللاحقة

أهم النقاط التي أثيرت خلال الورشة

1. تقوم المؤسسة العالمية لمعرّفات الكيانات القانونية (GLEIF) حاليا بتحديد الأرقام التعريفية للمؤسسات المالية.
2. تقوم المؤسسة العالمية باعتماد الجهات التي ستقوم بتحديد الأرقام التعريفية للكيانات القانونية (Issuers).
3. تستغرق عملية تسجيل الجهة التي ستحدد الرقم التعريفي حوالي سنة.
4. تحديد رقم تعريف عالمي إجباري في بعض الدول الأوروبية.

5. الجهات التي تحدد الأرقام التعريفية تقوم بتحصيل رسوم مقابل خدماتها، جزء من هذه الرسوم يدفع للمؤسسة العالمية للكيانات القانونية.
6. لدى المؤسسة العالمية لمعرّفات الكيانات القانونية (GLEIF) موقع الكتروني بأكثر من 14 لغة منها اللغة العربية.
7. يوجد حوالي 33 جهة تحدد الأرقام التعريفية حاليا.
8. يوجد تقرير لشركة ماكنزي والمؤسسة العالمية لمعرّفات الكيانات القانونية (GLEIF) عن أهمية وفائدة وجود معرف دولي للكيانات القانونية.
9. يوجد لدى المؤسسة العالمية لمعرّفات الكيانات القانونية (GLEIF) قاعدة بيانات تحوي تفاصيل عن الكيانات القانونية، ممكن الاستفادة منها ومطابقتها مع قواعد البيانات في الدول الأعضاء.
10. يمكن الاستدلال على العلاقة بين المؤسسة الأم وفروعها من قاعدة البيانات.
11. مكن الاستدلال على رأس المال من قاعدة البيانات.
12. لا يتم تحديد رقم تعريفي للفروع.
13. لا يتم تسجيل النشاط الاقتصادي للكيان القانوني.
14. يتكون الرقم التعريفي للكيانات القانونية من 20 خانة كالتالي:
    a. أول 4 خانات للجهة المرخصة للرقم التعريفي (Issuer).
    b. ثاني خانتين أصفار
    c. 12 خانة التالية، تحوي الرقم التعريفي الآلي الذي يقوم بتحديده النظام.
    d. آخر خانتين لتدقيق الرقم.
15. لا يتم تسجيل جميع الوحدات الاقتصادية في قاعدة بيانات المؤسسة، كما لا يتم تحديد أرقام تعريفية عالمية لها، وبالتالي فإن تغطية النظام لن تكون كاملة.

التوصيات

1. تبني جهاز الإحصاء الوطني لتركيب أرقام تعريف إحصائية لجميع القطاعات المؤسسية، بحيث يمكن تطوير قاعدة بيانات مركزية لكل الوحدات الاقتصادية، في حال عدم وجود جهة وطنية تتبنى ذلك.
2. دراسة إمكانية تطوير رقم تعريفي للمنشآت، ممكن تطبيقه في الدول الأعضاء، ويكون متوائما قدر الإمكان مع الرقم التعريفي للكيانات القانونية الذي أوصت به أيزو.

3. العمل مع الجهة المالكة للرقم الوطني للمنشآت لتعديل إجراءات العمل فيها وفي الجهات ذات العلاقة بحيث يكون إصدار الرقم الوطني أولا للمنشأة قبل الانتهاء من إجراءات الترخيص والموافقات (إذ أمكن)، وتعميمه على كل الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لاستخدامه.

عدد المشاركين من الدول الأعضاء

الجهة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
الإجمالي		2	2	2	1	3	9
أجهزة الإحصاء	0	2	2	2	1	2	9
جهات أخرى	0	0	0	0	0	1[1]	1

[1] مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك